مقابلة

في مقابلة مع مدير معهد الدراسات المصرفية... «العقل المفكر» للقطاع

الخياط: معوقات فنية واجتماعية وإدارية دون الدمج وخلق الكيانات المصرفية الكبيرة

| كتبت كارولين أسمر |

وسط كم هائل من الاوراق الكثيرة على أرجاء طاولة المكتب، و«المعلّقات» الاقتصادية البحثية، والمجلات العلمية المالية الاجنبية والعربية، وبين علمي الكويت ومعهد الدراسات المصرفية، يجلس المدير العام للمعهد الدكتور رضا الخياط، مدير «العقل المفكر والمخطط» للقطاع المصرفي الكويتي اذا صح القول. واذا كانت الكويت تطمح للتحول الى مركز مالي وتجاري، تنفيذاً للرغبة الاميرية ومواكبة للتغيرات الاقليمية الحاصلة في المنطقة، فإن الدكتور رضا يدرك تماماً حجم المسؤولية التي تقع على عاتق معهد الدراسات المصرفية الذي يمثل «الدليل العلمي» للقطاع المصرفي، الركن الاهم في عملية التحول المنشودة.

«الراي» التقت الخياط في مكتبه للتحدث اليه عن واقع المعهد اليوم، تطلعاته المستقبلية،علاقاته الاقليمية وأوجه التعاون مع جهات خليجية مماثلة اضافةً الى التحديات التي يواجهها المعهد اليوم ويسعى لتجاوزها.

قدم الخياط نبذة تاريخية سريعة عن نشأة المعهد وبرامج حزم الشهادات المتكاملة المحلية والدولية التي يقدمها بهدف تطوير الكوادر البشرية للقطاع المصرفي ليتمكن من المنافسة بصورة أكبر مستقبلاً. مشيراً الى ان الكويت بحاجة لتطوير صناعة التدريب والتعليم وتشجيع الاستثمار في هذا المجال،والى التنسيق المستمر بين المعهد والمؤسسات المماثلة في دول مجلس التعاون لتبادل الخبرات والمعلومات، علماً بأن المعهد يقوم بدوره بتنفيذ ما يقرره محافظو البنوك المركزية في دول مجلس التعاون كونه تابعاً للمركزي الكويتي وعضواً في اتحاد المصارف العربية.

وعن ارتفاع نسبة التضخم أكد الخياط أن الكويت لا تستطيع التغلب على هذه المشكلة لوحدها، انما يمكنها التخفيف من أثرها على المجتمع عبر منع الاستغلال الجشع والاحتكار. ودعم الدولة للمزيد من السلع والخدمات المدعومة للتخفيف عن الاسر المحدودة الدخل.

وكشف الخياط أن المعهد يشهد قفزة نوعية بعد حصوله على موافقة مجلس الإدارة لتوسيع تقديم خدماته للأفراد في الكويت بعد ان كانت محصورة بالقطاعين المصرفي والمالي فقط، اضافةً الى بحث إمكانية تقديم برنامج «ماجستير» بمشاركة أحد الجامعات العالمية المتميزة. والتنسيق مع برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة لتقديم بعض البرامج لمحاربة البطالة.

وقد شكر الخياط المصارف الكويتية واتحادها وأعضاء مجلس الإدارة على دعمهم للمعهد وخصوصاً محافظ البنك المركزي الشيخ سالم عبد العزيز الصباح الحريص الدائم على الارتقاء بالمعهد وتطويره.

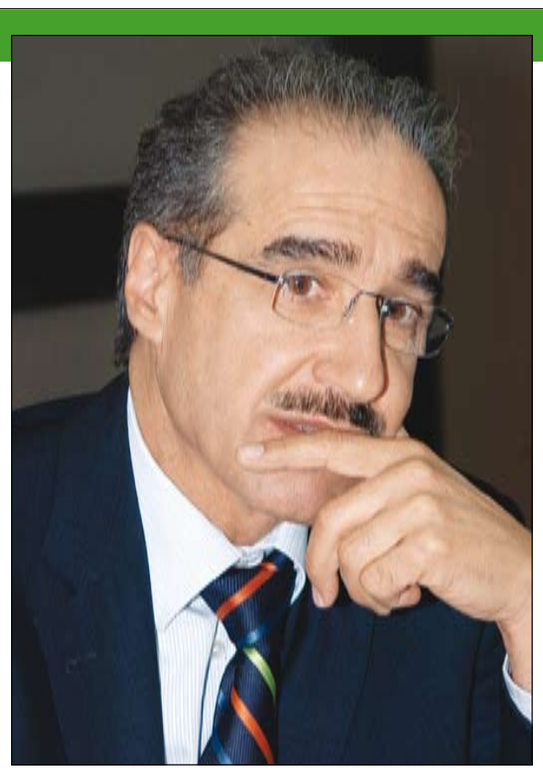

رضا الخياط (تصوير أحمد عماد)

• في البداية نود ان نتعرف على الهدف من تأسيس معهد الدراسات المصرفية والدور الملموس الذي قدمه حتى الان لخدمة القطاع؟

أنشىء معهد الدراسات المصرفية بمرسوم أميري عام 1970 باسم «مركز الدراسات المصرفية» بهدف إعداد الكوادر البشرية المحلية المدربة لتولي مهامها في المصارف المحلية. وقد اقتصرت خدمات المعهد في الحقبة الأولى من إنشائه على تقديم برنامجي «دبلوم العلوم المصرفية» و«الدبلوم العالي في العلوم المصرفية». وقد كان عدد المتخرجين كاف لاحتياجات القطاع المصرفي آنذاك.

ولكن في ظل التطورات السريعة والمتنامية في الخدمات المصرفية عالمياً وما تبع ذلك من تأثير حتمي على مثيلاتها إقليمياً ومن ثم محلياً، كان لا بد لصانعي القرار في القطاع المصرفي الكويتي من تطوير خدمات المعهد لتفي بالاحتياجات والمتطلبات الجديدة، وعليه عمدوا لانشاء معهد الدراسات المصرفية عام 1980، وصدر المرسوم الأميري ليعطي المعهد بعداً جديداً وهو تطوير خدماته ليقدم بالإضافة إلى خدمات التعليم أنشطة التدريب واللغة الإنكليزية والبحوث والدراسات. وقد شهدت الفترة من 1980 و 1991، نقلة نوعية في الاهتمام بتحديد احتياجات المصارف المحلية بأساليب علمية وعملية متطورة، ومن ثم إعداد البرامج والخدمات الملائمة لمواجهة تلك الاحتياجات بحيث تأتي خدمات المعهد متفقة مع متطلبات البنوك الفعلية وتحقق في الوقت ذاته الهدف الذي أعدت من أجله، والأمثلة عديدة في مجال تنويع خدمات وأنشطة المعهد لتفي باحتياجات القطاع المصرفي ولتواكب مثيلاتها على الصعيد العالمي، بل ولا نبالغ إذا ذكرنا أننا حققنا على الصعيد الإقليمي سبقاً في نوعية وجودة وملائمة خدمات المعهد للقطاع المصرفي. فعلى سبيل المثال، قدم المعهد حزمة متكاملة من برامج الشهادات التي تنقسم إلى شهادات محلية مثل شهادة إدارة الائتمان المتقدمة «CCM»، وشهادة إدارة الائتمان «CCM» وشهادة إدارة الاستثمار «CIM». وكذلك البرامج المطورة محليا ولكن معترف بها دوليا، مثل شهادة مدير فرع مصرف معتمد «CBBM». هذا وتجدر الإشارة إلى أن معهد الخدمات المالية في لندن «IFS»وهو من أعرق المؤسسات المهنية، قد منحنا الاعتراف المهني لتلك الشهادة، وتم فعلا منح خريجيها شهادات معتمدة من «IFS» ومعهد الدراسات المصرفية.

هذا وقد نجح المعهد مؤخراً في الحصول على موافقة نفس المؤسسة للاعتراف المهني بشهادة «CCM». وتجدر الإشارة إلى أن معهد «IFS» لا يمنح الاعتراف المهني لأي مؤسسة إلا بعد إخضاعها لسلسلة طويلة من الإجراءات والتدقيق والمراجعة لكل الأمور المتعلقة بتقديم الشهادة مثل كفاءة المدربين، والهيئة الإدارية المعاونة والإمكانات المادية بمقر عقد البرنامج، إلى غير ذلك من الأمور المتخصصة. وقد نجح المعهد في الحصول على تقدير «IFS» كمركز تدريبي راق يضارع الأماكن المماثلة على الصعيد العالمي.

وتم إنجاز 85 دراسة بحثية منذ 1981، منها 31 دراسة في مجالات التسويق المصرفي والدراسات الإستراتيجية و24 دراسة في مجالات الاستثمار والتمويل والدراسات المصرفية و14 دراسة في مجالات تنمية وتطوير القوى العاملة و9 دراسات في مجالات التنظيم والإدارة. كما تم انجاز وإصدار 77 تقريراً دورياً لنشرات ودوريات سنوية تصدر عن وحدت البحوث. وقد بلغ عدد المشاركين في برامج المعهد منذ العام المالي 1982-1983 وحتى 2006-2007 ، 54.3 ألف مشارك توزعوا بين 32.1 ألف من برامج تدريبية، 9.2 ألف من برامج تعليمية و12.8 ألف من برامج لغة إنكليزية.

• ماهي الخدمات والانشطة التي يقدمها المعهد ومدى التطور الذي استجدت عليها؟

- تبنى المعهد تقديم العديد من البرامج التدريبية والتعليمية واللغوية بالإضافة إلى إصدار العديد من البحوث والدراسات التي تغطي جميع مجالات العمل في القطاع المصرفي بهدف رفع أداء المصرفيين وغيرهم وتنمية قدراتهم بما يتماشى مع أحدث ما وصلت إليه الصناعة المصرفية والمالية في أرقى المصارف العالمية. ومن أجل تحقيق المعادلة الصعبة في أن تعكس تلك البرامج الاحتياجات الواقعية للقطاع المصرفي فقد شكل المعهد 8 لجان من المتخصصين في المصارف المحلية المختلفة مهمتها الأساسية استشعار نبض القطاع المصرفي والتعرف على احتياجاته الفعلية.

• ماذا عن نوعية التعاون بين المعهد والجهات المماثلة في دول مجلس التعاون الخليجي الاخرى؟

- لا يعمل المعهد بمعزل عن المعاهد المماثلة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، حيث أن هناك تنسيقاً مستمراً بين معهد الدراسات المصرفية وتلك المعاهد وذلك ضمن لجنة مدراء معاهد التدريب المصرفي. وتعقد لقاءات دورية بهدف توطيد أطر التعاون بين تلك المعاهد ومعهد الدراسات المصرفية في الكويت، كما أن محافظي البنوك المركزية بدول المجلس يجتمعون بصورة دورية للتباحث حول أفضل أساليب التعاون وبالتالي فإن المعهد كونه تابعاً لبنك الكويت المركزي، يقوم بدوره في تنفيذ ما يقرره محافظو البنوك المركزية بدول المجلس، اضافة الى أن معهد الدراسات المصرفية عضو في اتحاد المصارف العربية.

•ماهي الجهات التمويلية للمعهد؟

- يساهم في تمويل أنشطة المعهد، 10 بنوك يأتي في مقدمتها بنك الكويت المركزي إضافة إلى 9 بنوك محلية أخرى، 6 منها تجارية وهي: بنك الكويت الوطني، وبنك الكويت التجاري، بنك الكويت والشرق الأوسط، بنك الخليج، بنك برقان، البنك الأهلي الكويتي، و3 بنوك متخصصة هي بنك بوبيان، بنك الكويت الصناعي، وبنك الكويت الدولي. وتجدر الإشارة إلى أن محافظ البنك المركزي يرأس مجلس إدارة المعهد الذي يضم في عضويته رؤساء مجالس إدارات المصارف المحلية. هذا ويتم التنسيق بين المعهد وبين المصارف المحلية إما مباشرة أو عبر قنوات اتحاد المصارف الكويتية الذي يلعب دوراً لا يمكن إغفاله، في دعم مسيرة المعهد كما تلعب البنوك المساهمة دوراً رئيسياً في دعم أنشطة المعهد، وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكرهم على ما يبذلوه من مساع حثيثة لدعم المعهد والتي كان لها الأثر الكبير في تطويره خلال السنوات السابقة وخصوصاً محافظ البنك المركزي الشيخ سالم عبد العزيز الصباح لدعمه المستمر وحرصه على الإرتقاء بالمعهد وتطويره وإضافة كل ما هو جديد ومن شأنه الإرتقاء بخدمات المعهد لمواكبة كل التطورات الحديثة والعالمية والتي ساهمت في خدمة المجتمع الكويتي ونهضته، كما أشكر السادة أعضاء مجلس الإدارة على دعمهم المستمر للمعهد وعلى ما يبذلوه من جهود واضحة لخدمة المعهد وتطويره والذي ساهم في تحقيق العديد من إنجازاته وبنجاح.

• يؤخذ على الجهات البحثية في الدول الخليجية والعربية أن البيانات والإحصاءات تصدر بعد مرور وقت عليها، تكون المعطيات قد تغيرت فيها. أين معهد الدراسات المصرفية من هذه الإشكالية؟

- الجهات البحثية تبني دراساتها إما على بيانات تنشر من قبل هيئات رسمية محلية أو دولية أو أنها تقوم هي نفسها بجمع وتشكيل قواعد المعلومات تلك، وإن كان هنالك تقادم في البيانات والإحصاءات المنشورة في دراسات هذه الجهات البحثية في الدول الخليجية والعربية فان سبب ذلك في الغالب هو تأخر الجهات الناشرة لهذه الإحصاءات والبيانات في إصدارها أو أن هذه الإحصاءات والبيانات المتوافرة تكون هي في الأصل متقادمة.

في معهد الدراسات المصرفية تقوم غالبية الدراسات التي نجريها على بيانات أولية منشورة من قبل جهات محلية كوزارة التخطيط والبنك المركزي ووزارة التجارة وجهات عالمية مثل بيانات القواعد المالية عن الدول والتي ينشرها البنك الدولي، وغالبيتها تكون بيانات حديثة. كما أن بعض دراساتنا تقوم على استطلاع آراء العملاء للبنوك من أفراد وشركات ويتم جمعها من خلال استبيانات، لذا فان بياناتها لا تكون متقادمة بل آنية. غير أن المعهد يقوم بإصدار تقارير دورية عن الأداء المالي للشركات والبنوك المحلية وبنوك دول مجلس التعاون، وتعتمد هذه التقارير على البيانات المالية المنشورة والمدققة لهذه الشركات، الأمر الذي يتأخر في الغالب مدة تتراوح بين 3 إلى 6 أشهر من انتهاء السنة المالية وبالتالي يؤدي إلى تأخر هذه النشرات إلى أكثر من 9 أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية لهذه الشركات، خاصة وان إعداد هذه النشرات وتدقيقها ومراجعتها وطباعتها يتطلب مثل هذا الوقت. ولسرعة نشر التحليل المالي لبيانات هذه الشركات وتوفيرها فإننا نحصل عليها مباشرة من البورصة وحتى قبل نشرها مطبوعة ونوفر التحليل لها ونشرها الكترونياً عبر موقع المعهد على شبكة الانترنت قبل إصدارها وطباعتها بأكثر من 5 أشهر.

• كيف تنظر إلى وضع القطاع المصرفي من حيث توافر الكفاءات والكوادر؟

- لا شك أن القطاع المصرفي والمالي يضم بين عناصره كفاءات متميزة من خيرة شباب الكويت، ويحمل غالبيتهم شهادات متخصصة من أرقى الجامعات والمعاهد العلمية، كما أنهم يعملون على صقل خبراتهم وتنمية مهاراتهم في كل ما هو جديد في عالم الصناعة المصرفية عن طريق المشاركة في المؤتمرات والندوات سواء التي تعقد محلياً أو خارج الكويت، ولعل نجاح القطاع المصرفي والمالي والإزدهار الذي نراه حالياً في تقديم خدمات متطورة لهو دليل عملي على وعي تلك الكفاءات الوطنية بأهمية اللحاق بركب التطور العالمي عن طريق إستحداث كل ما هو جديد على الصعيد العالمي وتطبيق ما يمكن محلياً. أما على مستوى الإدارة الوسطى وغيرها، فإن أعداد من إلتحقوا بالمعهد في السنوات العشر الأخيرة قياساً إلى عدد العاملين بالقطاع المصرفي والمالي، يعد مؤشراً هاماً في إهتمام الكوادر المصرفية من جميع الفئات والأعمار بتطوير مهاراتها وكفاءتها لمعاونة القطاع المصرفي والمالي على تقديم أفضل الخدمات للمتعاملين معه. لذا فإنني مطمئن تماما إلى أن القطاع المصرفي يحوي بين جنباته أفضل العناصر والكفاءات المؤهلة علمياً وعمليا للنهوض بهذا القطاع الحيوي.

• ماذا ينقص الكويت لتجاري البلدان المتقدمة في مجال الكفاءات البشرية العاملة في القطاع المصرفي؟

- تحتاج الكويت لتطوير صناعة التدريب والتعليم وتشجيع الإستثمار في مجال صناعة التدريب والتعليم كما تحتاج إلى ربط سياسات التدريب والتعليم بالقوانين واللوائح المنظمة للعمالة في القطاع الخاص ودعم نظم الموارد البشرية المبنية على الأداء.

• هل من تعاون مع جامعات ومعاهد تدريب عالمية في مجال تطوير الكفاءات البشرية؟

- تطوير الكفاءات البشرية عملية مستمرة وحاجة ملحة في ظل التغيرات والتطورات الإقليمية والعالمية ويعمل المعهد على تلبية احتياجات القطاع المصرفي لتواكب مثيلاتها على الصعيد العالمي، بل ولا نبالغ إذا ذكرنا أننا حققنا على الصعيد الإقليمي سبقا في نوعية وجودة وملائمة خدمات المعهد للقطاع المصرفي. فعلى سبيل المثال فقد قدم المعهد حزم متكاملة من برامج الشهادات التي تنقسم إلى شهادات محلية مثل شهادة إدارة الائتمان المتقدمة «CCM»، وشهادة إدارة الاستثمار «CIM» وكذلك البرامج المطورة محلياً والمعترف بها دوليا، مثل شهادة مدير فرع مصرف معتمد «CBBM». وتجدر الإشارة إلى أن معهد الخدمات المالية في لندن «IFS»وهو من أعرق المؤسسات المهنية، قد منح الاعتراف المهني لتلك الشهادة، وتم فعلاً منح خريجيها شهادات معتمدة من «IFS» ومعهد الدراسات المصرفية.

كما نجح المعهد مؤخراً في الحصول على موافقة نفس المؤسسة للاعتراف المهني بشهادة «CCM». وتجدر الإشارة إلى أن معهد «IFS» لا يمنح الاعتراف المهني لأي مؤسسة إلا بعد إخضاعها لسلسلة طويلة من الإجراءات والتدقيق والمراجعة لكل الأمور المتعلقة بتقديم الشهادة مثل كفاءة المدربين، والهيئة الإدارية المعاونة والإمكانات المادية بمقر عقد البرنامج، إلى غير ذلك من الأمور المتخصصة. وقد نجح المعهد في الحصول على تقدير «IFS» كمركز تدريبي راق يضارع الأماكن المماثلة على الصعيد العالمي.

كما يقدم المعهد أيضا بعض الشهادات المدقق عليها دولياً مثل دورات المراجعة ودورات التدريب للمشاركين في اختبارات أسوسيت كامبست انترناشيونال «ACI»، وشهادة مدقق مصرفي معتمد «CBA»، وأخصائي اعتماد مستندي معتمد «CDCS»، ورخصة قيادة الحاسوب الدولية «ICDL» كما يُعد المعهد مقرا لاختبارات «IFS»، والتي أسسها المعهد الملكي البريطاني للمصرفيين، وكذلك الجمعية الدولية لاختصاصي إدارة المخاطر الأميركية «GARD»

•بعد نمو مراحل العولمة المصرفية في العالم هل تعتقدون ان المصارف الكويتية قادرة على المنافسة مع البنوك الدولية بعد فتح المجال لها جزئياً في الكويت؟

- نعم قادرة ؛ البنوك الأجنبية يسمح لها حاليا بفتح فرع واحد فقط في الكويت وبفرع واحد لا تستطيع هذه البنوك منافسة البنوك المحلية على سوق خدمات التجزئة في الكويت والذي سيكون لصالح البنوك المحلية، ستتنافس البنوك الأجنبية على تقديم الخدمات المصرفية لقطاع العملاء من ذوي الثروة والدخل الكبيرين وعلى الخدمات الإستثمارية والدولية ولكي تكون البنوك الكويتية قادرة بصورة أكبر على المنافسة مستقبلاً فإن عليها الإستثمار في تطوير التكنولوجيا المستخدمة فيها وعلى الإستثمار في إستقطاب وتدريب العمالة الوطنية.

• كيف تنظرون الى خيار الدمج بين البنوك لتكوين كيانات أكبر؟

- الدمج بين بنكين او اكثر يؤدي إلى نشوء كيانات مصرفية أكبر من حيث الأصول الرأسمالية والإدارية لإدارة المصارف الجديدة ، ومن الناحية النظرية فإن البنوك الأكبر هي أكثر قدرة على المنافسة الداخلية والخارجية وهي أكثر قدرة على النمو وفتح فروع أكثر وأكبر قدرة على الإنفاق على شراء التقنيات المصرفية الجديدة او تحديثها .

غير أن الدمج بين مؤسستين يحتاج إلى إتفاق بين إدارات هذه المؤسسات ومجالسها العمومية على ذلك وفي ضوء مصالح الجميع، كانت هنالك عدة مجالات في الكويت في هذا الإتجاه خلال فترة التسعينات من القرن الماضي غير أننا لم نر أية عملية إندماج بين البنوك المحلية، فالدمج مطلب أساسي لمواجهة المنافسة ومواكبة العولمة ولكن هناك معوقات للدمج في الكويت أولها معوقات فنية وإدارية، معوقات تشريعية ومعوقات إجتماعية.

• في اطار اهتمامكم بملف غسيل الاموال ماهي نسبة حالات عمليات غسيل الاموال في البلاد وهل تعتقدون ان الاجراءات المتبعة كافية لمقاومة المخاطر المترتبة على هذا الملف؟

- ليست لدينا إحصائيات بعدد حالات غسيل الأموال في البلاد وجاءت القوانين والتعليمات بهدف مواجهة المشكلة وليس بسبب زيادة حالات غسيل الأموال بالكويت، ويجب التأكيد على أن هذه الإجراءات دائماً في تغيير حسب ما يستجد في ملف غسيل الأموال، فمن المعروف أن المجرمين دائماً يأتون بأساليب جديدة في تنفيذ جرائمهم في غسيل الأموال وبالتالي الإجراءات تتغير بتغير هذه الأساليب وهنا يجب التأكيد بأن المقاومة الذاتية هي أفضل السبل للحد من هذا الملف ونقصد بالمقاومة الذاتية وعي الأفراد بخطورة هذه الجريمة وتجنبها.

• ماهي برأيكم أفضل السبل التي يمكن أن تتبعها الكويت لمعالجة مشكلة التضخم؟

- مشكلة التضخم الأخيرة ليست مشكلة الكويت وحدها بل هي مشكلة عالمية،فعندما إرتفع سعر برميل النفط من 25 دولار قبل سنتين أو ثلاثة إلى 100 دولار أو أكثر اليوم فإن جميع السلع والخدمات المرتبطة أو المتأثرة بهذا الإرتفاع سوف ترتفع بما فيها السلع الزراعية والتي تعتمد على النفط في حرث الأرض واستخدام المبيدات وتخزين السلع (استخدام الكهرباء) ونقل الإنتاج وهكذا فإن غالبية مسببات التضخم في الكويت عالمية المنشأ ومستوردة من الخارج ومتأثرة به. كما أن الكويت لا تستطيع وحدها التغلب على هذه المشكلة إنما هناك بعض الأمور التي تستطيع أن تخفف من حدتها والمغالاة فيها أو سوء إستخدامها على المواطنين. ومنها ربط الرواتب والأجور بالتضخم بحيث لا يفقد المستهلك القيمة الشرائية لدخولهم، مراقبة الأسعار العالمية والمحلية ومنع الإستغلال الجشع او الإحتكار،إعادة النظر في السياسات التي قد تؤدي إلى إحتكار وكيل واحد لسلعة أو مجموعة سلع ورفعها اكثر من ارتفاعها العالمي،وتحمل الدولة للمزيد من السلع والخدمات المدعومة للتخفيف من أثر التضخم على الأسرة محدودة وضعيفة الدخل.

•برأيكم، ما هي درجة التزام الكويت بتطبيق المبادئ الاقتصادية العالمية وعلى رأسها تحرير الاقتصاد وعدم تدخل الدولة حتى في الخدمات الأساسية في الكويت التي يدفع البنك بها؟

- تلتزم الكويت بشكل جيد وسريع بتطبيق المبادئ الاقتصادية العالمية فهي قد التزمت باتفاقية «بازل» الأولى منذ دخولها حيز التنفيذ في أواخر الثمانينيات، كما التزمت باتفاقية «بازل» الثانية وحتى قبل دخولها حيز التنفيذ في 2007، وهي اتفاقيات خاصة بشقها المالي في تحديد كفاية رأس المال لمواجهة مخاطر الائتمان في البنوك وتشمل كذلك مخاطر تقلبات أسعار الفائدة ومخاطر تقلبات أسعار الصرف ومخاطر تقلبات أسعار عقود السلع والأسهم إضافة إلى المخاطر التشغيلية. كما التزمت الكويت باتفاقية التجارة الدولية والتي تلتزم بتحرير الاقتصاد العالمي وإزالة العوائق والقيود الجمركية وقيود الدعم المحلي أمام التبادل الدولي للسلع والخدمات. فالكويت تعتمد في الأساس على تصدير سلعة أساسية هي النفط وبعض المشتقات البتروكيماوية ولا تضع أية قيود على هذه السلع كما أنها لا تدعم أية سلع أو خدمات تنتجها لغرض التصدير ومنافسة دولة أخرى في هذا المجال.

•ما هي المشاريع الحالية والمستقبلية للمعهد؟

- يشهد المعهد حاليا قفزة نوعية، حيث حصل مؤخراً على موافقة مجلس الإدارة الموقر لتقديم خدماته للأفراد في الكويت حيث كانت خدماته مقصورة قبل ذلك على القطاع المصرفي بشكل خاص والشركات المالية بوجه عام.

كما يقوم المعهد حالياً ببحث إمكانية تقديم برنامج «ماجستير» بمشاركة أحد الجامعات العالمية المتميزة. وتجدر الإشارة إلى أنه يتم الآن دراسة جميع الأمور المتعلقة بتقديم برنامج ماجستير إدارة الأعمال وماجستير الإدارة التنفيذية. كما يقوم المعهد بالتنسيق مع برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة لتقديم بعض البرامج بهدف محاربة البطالة.

الخياط متحدثا لـ «الراي»

شهادات محلية وعالمية

يقدم معهد الدراسات المصرفية حزما متكاملة من برامج الشهادات التي تنقسم الى شهادات محلية مثل شهادة ادارة الائتمان المتقدمة «CCM»وشهادة ادارة الائتمان «CCM» وشهادة ادارة الاستثمار «CIM» وكذلك البرامج المطورة محليا والمعترف بها دوليا، مثل شهادة مدير فرع مصرف معتمد «CBBM».

كما ان معهد الخدمات المالية في لندن «IFS» وهو من اعرق المؤسسات المهنية، منح الاعتراف المهني لتلك الشهادة، وتم فعلا منح خريجيها شهادات معتمدة من «IFS» ومعهد الدراسات المصرفية.

بيانات المعهد

تقوم غالبية الدراسات التي يجريها معهد الدراسات المصرفية على بيانات اولية منشورة من قبل جهات محلية كوزارة التخطيط والبنك المركزي ووزارة التجارة وجهات عالمية مثل بيانات القواعد المالية عن الدول والتي ينشرها البنك الدولي، وغالبيتها تكون بيانات حديثة.

كما ان بعض دراساتنا تقوم على استطلاع آراء العملاء للبنوك من افراد وشركات ويتم جمعها من خلال استبيانات، لذا فإن بياناتها لا تكون متقادمة بل آنية.

○ على المصارف الاستثمار في تطوير التكنولوجيا المستخدمة فيها لتكون قادرة على المنافسة بصورة أكبر مستقبلاً

○ غالبية مسببات التضخم في الكويت عالمية المنشأ ومستوردة من الخارج ومتأثرة به

○ مطمئن تماما إلى أن القطاع المصرفي يحوي أفضل العناصر والكفاءات المؤهلة علمياً وعمليا للنهوض به

○ المصارف الكويتية قادرة على منافسة الأجنبية في سوق خدمات التجزئة في الكويت

○ الدمج بين المصارف مطلب أساسي لمواكبة العولمة إلا أن معوقاته متعددة في الكويت

○ بيانات الشركات نحصل عليها مباشرة من البورصة قبل نشرها مطبوعة ونوفر التحليل لها

○ البنوك تحتاج إلى الاستثمار في تطوير التكنولوجيا المستخدمة والاستثمار في استقطاب العمالة الوطنية وتدريبها

○ المعهد يقدم خدماته للأفراد في الكويت قريباً ويدرس تقديم برنامج «ماجستير» بمشاركة إحدى الجامعات العالمية